2020/138

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق اطاري لتوفير خط تمويل واتفاق القرض المبرمان بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي

فصل وحيد :

تتم الموافقة على اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل بمبلغ جملي قدره ثلاثمائة وخمسون مليون (350.000.000) أورو يمتد على ثلاث أقساط سنوية (2020-2021-2022) وعلى اتفاق القرض المتعلق بالقسط الأول بعنوان سنة 2020 بمبلغ جملي قدره مائة وخمسون مليون (150.000.000) أورو الملحقين بهذا القانون والمبرمين بتونس بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي.

2020/138
الـــواردات عـــــــــدد
12 نوفمبر 2020
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

شرح أسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل واتفاق قرض للمساهمة في تمويل برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي

تم بتاريخ 22 أكتوبر 2020 إبرام اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية يغطي فترة تنفيذ برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي يضبط المبلغ الجملي 350 مليون أورو للقروض التي يمكن للوكالة الفرنسية للتنمية اسنادها لتمويل برنامج دعم الإصلاحات كما يضبط شروط وإجراءات اسناد القروض.

وفي هذا الإطار تم ابرام تفاق قرض يغطي المرحلة الأولى (سنة 2020) بقيمة 150 مليون أورو.

ويندرج الاتفاق الإطاري في إطار البرنامج الموحد للإصلاحات المتفق عليه مع البنك الدولي والبنك الألماني للتنمية والبنك الافريقي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج الذي تتولى الإشراف على تنفيذه وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل جملة من المحاور من بينها دعم حوكمة المؤسسات العمومية وتحسين أدائها، تطوير نظام الحماية الاجتماعية، تحسين الخدمات المالية وخدمات الدفع الإلكتروني وإعادة هيكلة قطاع النقل الحضري.

تمويل البرنامج:

تساهم الوكالة الفرنسية للتنمية بـ 350 مليون أورو لتمويل البرنامج المذكور وذلك في شكل قروض يمكن أن تسندها على مدى ثلاث سنوات (2020-2021-2022) وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بالاتفاق الإطاري سابق الذكر، وتكون موزعة على النحو التالي:

- قسط أول بعنوان سنة 2020 بقيمة 150 مليون أورو تصرف على دفعتين (100 مليون أورو ثم 50 مليون أورو)
- قسطين متساويين بقيمة 100 مليون أورو لكل منهما بعنوان سنتي 2021 و2022 باعتبار أن المبلغ الأدنى لكل قرض لا يقل عن 100 مليون أورو.

وتجدر الإشارة الى أن الحصول على القسطين المتبقيين بعنوان سنتي 2021 و2022 مرتبط بتقديم طلب سنوي يصادق عليه مجلس إدارة الوكالة الفرنسية للتنمية.

كما ستوفر الوكالة الفرنسية للتنمية دعما فنيا إضافيا بمبلغ أقصاه 1 مليون أورو لدعم تنفيذ الإصلاحات المذكورة.

شروط تمويل القسط الأول بعنوان سنة 2020:

يخضع القرض موضوع القسط الأول للشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة تساوي:(Euribor+ 0,40%)
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات امهال.
- عمولة التعهد: عمولة تدريجية من 0.15% بعد مضي ستة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0.5% في السنة الخامسة.

2020/138
الواردات عدد
12 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.